**الوحدة 8**

**التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة****نص المشارك**

يتناول هذا الفصل التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل المواضيع التي يغطّيها ما يلي:

* فهم العلاقة القائمة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة.
* التراث الثقافي غير المادي والتنمية الاجتماعية.
* التراث الثقافي غير المادي والتنمية الاقتصادية.
* المخاطر والفرص المرتبطة بالأنشطة المولّدة للدخل.

*تشمل المداخل ذات الصلة في نص المشارك، الوحدة 3، ما يلي: "التسويق"، "انتزاع (العنصر التراثي) من سياقه"، "الاستدامة".*

*ترد أمثلة ذات صلة بهذه الوحدة في دراسات الحالات 14-20.*

8.1 التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة

تشير المادة 2.1 من اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي[[1]](#footnote-1) بوضوح إلى أنه لا يؤخذ في الحسبان، لأغراض هذه الاتفاقية، سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتّفق مع مقتضيات التنمية المستدامة، من بين أمور أخرى.

والتنمية المستدامة، كما عرّفتها في عام 1987 لجنة بروندتلاند، هي "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"[[2]](#footnote-2). والتنمية المستدامة لا تعني فقط التنمية الاقتصادية المستدامة للشعوب المعنية بل تشمل أيضاً وفي آن واحد تحقيق غايات الازدهار الاقتصادي وجودة البيئة والانصاف الاجتماعي[[3]](#footnote-3)، وتُعتبر بالتالي عملية توازنية دقيقة في إطار السعي نحو مستقبل أفضل.

**العلاقة بين التنمية المستدامة والتراث الثقافي غير المادي**

توجد علاقة متبادلة وثيقة بين التنمية المستدامة والتراث الثقافي غير المادي. وقد تساهم ممارسة بعض عناصر التراث الثقافي غير المادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ثم إن تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي أو الجماعة يمكن أن يعزّز استدامة ممارسات التراث الثقافي غير المادي داخل هذه الجماعة.

وتمارس الجماعات المعنية التراث الثقافي غير المادي وتنقله لأسباب منها تعزيز هويتها واستمراريتها وتحقيق الرفاه الاجتماعي والسيطرة على بيئتها الطبيعية والاجتماعية وإدرار الدخل. وفي الواقع أن الكثير مما يوصف بـ"المعارف التقليدية" أو "الأصلية" يدخل في إطار الرعاية الصحية الحديثة والتعليم وإدارة البيئة الطبيعية والاجتماعية أو يمكن إدراجه ضمنها.

وتميل الجماعات المحلية إلى القبول بمشاريع التنمية الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، وهي مشاريع يرجح نجاحها إذا كانت مناسبة من الناحية الثقافية وإذا كانت تستهدي بالمعارف المحلية. وقد تساعد أيضاً المعارف والممارسات المتعلّقة بالطبيعة والكون على ضمان توفّر موارد طبيعية محدّدة تُعتبر ضرورية لممارسة عنصر من التراث الثقافي غير المادي.

8.2 التراث الثقافي غير المادي يدعم التنمية الاجتماعية

تحظى ممارسات التراث الثقافي غير المادي إجمالاً بالتقدير والدعم لأنها تعبّر عن قيم متشاطرة وتربط ما بين الناس وتمنحهم ما تصفه الاتفاقية بـ "الإحساس بالهوية والاستمرارية". وقد يساعد عنصر من التراث الثقافي غير المادي مثلاً على تعزيز تماسك الجماعة من خلال تعزيز الهوية والإحساس بالتاريخ المشترك، كما قد يشجّع أيضاً على التعاملات البينية المفيدة داخل الجماعة، مثل تقاسم السلع والخدمات.

ولكي يؤخذ التراث الثقافي غير المادي في الحسبان لأغراض الاتفاقية، ينبغي أن يتماشى ومقتضيات الصكوك الدولية القائمة المتعلّقة بحقوق الانسان والاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد (المادة 2.1). وهناك الكثير من الممارسات التي تعزز تماسك الجماعة ضمن سياق حقوق الانسان واحترام الآخرين، وهي مبادئ تروّج لها الاتفاقية. ولكن هناك أيضاً ممارسات خاصة بالتراث الثقافي غير المادي لها وجهان: فهي تنطوي على إمكانية الترويج للتماسك ضمن المجموعة، إلا أنها في الوقت عينه تروّج للعنف بين المجموعات و/أو تنتهك حقوق الانسان. ولا تأخذ الاتفاقية بالاعتبار هكذا ممارسات ولا يتمّ الترويج لها في حملات التوعية على المستوى الوطني (التوجيه التنفيذي 102 (جـ)).

**المصالحة وحلّ النزاعات**

تشكّل بعض ممارسات التراث الثقافي غير المادي محرّكاً للمصالحة وحلّ النزاعات. ويتوفّر مثالان في هذا الصدد:

* تمتثل جماعات أوتومي- شيشيميكا Otomí-Chichimeca في المكسيك لمجموعة من القواعد التقليدية التي تعزّز الولاء وخدمة الجماعة والتعايش السلمي. ويهتمّ المسنّون في الجماعة بحلّ النزاعات ويطبّقون العقوبات على المخالفات البسيطة مثل اجتياح قطعة أرض أو الحاق الضرر بالممتلكات، ويحيلون القضايا التي لم تُحلّ أو المخالفات الجزائية الخطيرة إلى السلطات. ولا يؤدي تطبيق هذه القواعد التقليدية إلى انتهاك حقوق الانسان أو الحريات الفردية التي تمنحها القوانين المكسيكية.
* في كاكاميغا في كينيا، انعقد منتدى في الهواء الطلق في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2008 للمساهمة في التوصّل إلى مصالحة بين جماعات لوهيا Luhya الفرعية في المقاطعة الغربية في كينيا، بعد أعمال عنف تلت الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2007. وشارك أكثر من 25 جماعة في هذا الحدث الذي نتج عنه استئناف الأنشطة التجارية بين البعض من هذه الجماعات. وخلال المنتدى، تبادل المشاركون الهدايا، كما تناولوا معاً مشروباً كحولياً محلياً، وأشاروا إلى شجرة السلام المعروفة باسم *murembe* أو *milembe*، وغنّوا بعض الأغاني المعروفة لدى مختلف الجماعات[[4]](#footnote-4).

للاطّلاع على مثل آخر عن مساهمة التراث الثقافي غير المادي في التنمية الاجتماعية، انظر دراسة حالة 14: مشروع "محو الأمية من خلال الشعر" في اليمن حيث يتمّ محو أمية الكبار من خلال استخدام أشكال تقليدية من الشعر الشفهي.

8.3 المنافع المادية المتأتية من ممارسة التراث الثقافي غير المادي

 لو أن ممارسة عناصر التراث الثقافي غير المادي، التي تتطلّب استثمارات هامة من حيث الوقت أو السلع أو المال، خلت من منافع مادية أو اجتماعية لما واصلت هذه الممارسة سوى جماعات قليلة. وقد تمّ تناقل عدد من المهارات والممارسات الخاصة بالتراث الثقافي غير المادي- بما في ذلك، على سبيل المثال، أشكال الطبابة التقليدية، والهندسة المعمارية الشعبية، وفن العرائس والوساطة- عبر الأجيال لسبب محدد وهو أنها تنطوي على منافع اقتصادية ومادية أخرى للمشاركين، إلى جانب منافعها الاجتماعية.

**إدارة الموارد البيئية**

يمكن استخدام المعارف التقليدية لإدارة الموارد البيئية بشكل مستدام. فعلى سبيل المثال، تدير أنظمة الريّ في عدد من الأنهر في إسبانيا محاكم مائية يتولى أمرها مزارعون يأتون من مناطق الريّ ويتّخذون قرارات وفق اللوائح التي تمّ تناقلها عبر الأجيال.

 وقد تمّ إدراج عنصر "محاكم الريّ في المناطق الإسبانية من حوض البحر المتوسط: مجلس الحكماء في سهل مُرسية ومحكمة مياه الريّ في سهل بَلنسية" في القائمة التمثيلية سنة 2009: <http://www.unesco.org/culture/ich/index.php?RL=00171>

**إدرار الدخل**

في الكثير من الحالات، مارس أشخاص تراثهم الثقافي غير المادي ونقلوه دون أي مكافأة مادية، غير أن ممارسة التراث الثقافي غير المادي ارتبطت في بعض الأحيان بنشاط تجاري. ويُعتبر هذا النشاط في الواقع شديد الارتباط ببعض أشكال التراث الثقافي غير المادي، مثل الأعمال الحرفية ونشاطات أخرى تنتج سلعة للبيع أو المقايضة.

ويمكن تأمين دعم مالي لممارسة ونقل التراث الثقافي غير المادي بأساليب متعددة، منها:

* *مكافأة الممارسين مادياً لممارستهم تراثهم الثقافي غير المادي*. غالباً ما يتقاضى المطببون التقليديون ورواة القصص المتجولون والبنّاؤون والمسقفون بالقشّ مثلاً أجورهم نقداً أو عيناً من الجماعات التي تستفيد من إخبار القصص وفنون العرض والطقوس والطبابة والدراية أو ممارسات الوساطة. وقد يكون الدعم المقدّم لممارسي التراث الثقافي غير المادي في بعض الأحيان أكثر شمولية واستمرارية. فقد دعم بلاط الخمير فرقة الباليه الملكية لكمبوديا والمعروفة أيضاً باسم رقص الخمير الكلاسيكي لأكثر من 1000 سنة. وكان يكافئ الراقصين مادياً ويؤمّن لههم مكاناً ليتدرّبوا في القصر. وكانت البلاطات الأوروبية تؤمّن أيضاً دعماً مماثلاً للمغنّين المتجوّلين والمهرّجين، في حين كان ملوك افريقيا وقادتها يدعمون الاحتفالات المحلية. ومع ظهور أشكال حديثة من الحكم، حلّ دعمُ الدولة أو دعم السياسيين أو أصحاب المشاريع المحليين لممارسات التراث الثقافي غير المادي محلّ الدعم الذي كان يقدمه لهذه الممارسات الملوك والسلاطين والشوغون (قادة عسكريون يابانيون) وغيرهم من الحكّام التقليديين. من جهة أخرى، بات الكثير من الفنون المسرحية التقليدية يجذب الزائرين مقابل دفع رسم محدد، على غرار الفنون المسرحية الحديثة التي لا تُعتبر من التراث الثقافي غير المادي.
* *مكافأة الممارسين مادياً لنقل المهارات أو المعرفة بشأن التراث الثقافي غير المادي*. يُعتبر الانتفاع بالمعرفة والمهارات مسألة ذات قيمة كبيرة غير أن هذا الأمر غالباً ما يخضع لرقابة من نوع ما. ويلاحظ في العديد من الحرف أن المتدربين يدفعون لمعلّمهم مكافأة نقدية أو عينية (من خلال العمل المجاني مثلاً) مقابل نقل المهارات اليهم. وغالباً ما تحدد نظم "الكنوز البشرية الحيّة" أشكال المكافأة هذه.
* *شراء أو مقايضة سلع ناتجة عن ممارسات التراث الثقافي غير المادي ومهاراته*. يشمل الأمر بيع منتجات حرفية تقليدية أو آلات موسيقية أو أثاث أو حتى منازل بُنيت باستخدام مهارات تقليدية. وإذ يتألف التراث الثقافي غير المادي في المقام الأول من المعارف والمهارات والممارسات، فإن عملية بيع (أو مقايضة) السلع والخدمات الناتجة عنه (مثل الطبابة والعِرافة والمأكولات والمنتجات الحرفية) شكلت في كثير من الأحيان عاملاً من العوامل المعززة لبقائه ومواصلة ممارسته ونقله.

وقد يتغيّر سياق المنافع المالية وأهميتها بالنسبة إلى الاستمرار في ممارسة التراث الثقافي غير المادي مع الوقت.

وكمثل على *كيف يعتمد التراث الثقافي غير المادي على إدرار الدخل وكيف يمكنه المساهمة فيه، انظر دراسة حالة 15 بشأن مسيرات ختان الفتيان من جماعة سوندا الإثنية في باندونغ Bandung، اندونيسيا. وتبين دراسة الحالة هذه كيف تبرز الحاجة إلى تدخّلات جديدة مع تغيّر السياق التجاري لممارسات التراث الثقافي غير المادي.*

8.4 إمكانيات جديدة لإدرار الدخل

لا تميّز الاتفاقية بين عناصر التراث الثقافي غير المادي التي تدرّ الدخل وتلك التي لا تدرّ الدخل (انظر المادة 2.1). ولا تُستثنى العناصر الدارة للدخل من نطاق الاتفاقية – خلافاً للعناصر التي لا تتماشى مثلاً وحقوق الانسان أو التنمية المستدامة.

ولولا المكافآت المالية المباشرة أو غير المباشرة مقابل الوقت والاستثمارات الأخرى في ممارسة التراث الثقافي غير المادي ونقله، لما استطاعت عناصر كثيرة من هذا التراث البقاء والاستدامة. ويُلاحظ أن الأشخاص يرغبون بشكل متزايد في الاستفادة مالياً من المعرفة المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي ومهاراته بأساليب جديدة- مثلاً، من خلال النفاذ إلى أسواق جديدة خارج نطاق الجماعة. وقد يؤدي تعزيز التراث الثقافي غير المادي أو التوعية بشأنه إلى استحداث منافع مالية جديدة أو منافع أخرى للجماعات ذات الصلة.

وتقرّ التوجيهات التنفيذية بهذا الأمر وتشدّد على أهمية المنافع التي تعود على الجماعات المعنية نتيجة تطبيق الاتفاقية (التوجيه التنفيذي 81)، ولاسيما من خلال أنشطة التوعية التي تتم بموجب هذه الاتفاقية (التوجيه التنفيذي 101 (د)). ثم إن ضمان استفادة الجماعات اقتصادياً أو بأساليب أخرى من الصون أو أنشطة أخرى يمكن أن يحفزها على الاستمرار في ممارسة تراثها الثقافي غير المادي. وتوصي التوجيهات التنفيذية أيضاً بأساليب للتخفيف من حدّة الآثار غير المرغوب فيها للتسويق.

وقد تشمل الإمكانيات الجديدة لإدرار الدخل ما يلي*:*

* استخدام المعارف التقليدية لأغراض أو خطط جديدة والاستفادة منها من خلال اتفاقات لتقاسم المنافع؛
* دمج العلاجات والأدوية التقليدية في نظام الصحة الوطني والاستفادة من خلال توسيع قاعدة الزبائن؛
* السياحة؛
* بيع المنتجات الحرفية؛
* تأدية أشكال التعبير عن التراث الثقافي غير المادي مقابل أجر ؛
* المهرجانات؛
* مسابقات مصحوبة بجوائز؛
* الرعاية.

*للاطلاع على أمثلة عن أمكانيات إدرار الدخل من خلال صون التراث الثقافي غير المادي والتوعية بشأنه، انظر دراسات الحالات 16 و17 و19 و20.*

8.5 المخاطر المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل

تعرب الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية عن القلق بشأن التهديدات والمخاطر المحتملة التي قد تحدق بعناصر التراث الثقافي غير المادي والناجمة عن الضغوط لإدرار الدخل، بغض النظر عما إذا كانت هذه العناصر مُدرجة في قائمتَي الاتفاقية أم لا.

ولهذا الشاغل أسبابه الوجيهة. فمن الآثار الهامة التي تترتب على إدراج عنصر ما في قائمة التراث العالمي، الزيادة المطّردة في عدد الزيارات السياحية للممتلكات المُدرجة في القائمة. وقد استفاد الاقتصاد المحلي من هذا الأمر في بعض الحالات، واستفادت في حالات أخرى شركات سياحية كبرى يقع مقرّها خارج المنطقة. كما يُلاحظ أن الزيادة في عدد الزائرين عززت أحياناً المحافظة على الموقع وإدارته بشكل أفضل، ونجد في أحيان أخرى أن إدارة الزيارات لم تكن جيدة، ما أدى إلى تدهور أهمية الموقع.

**التهديدات والمخاطر التي تحدق بالتراث الثقافي غير المادي**

تتعدّد التهديدات والمخاطر التي يواجهها التراث الثقافي غير المادي نتيجة أنشطة تفتقر إلى التروي والحصافة. وقد تشمل ما يلي:

* "تجميد" التراث الثقافي غير المادي (فقدان أوجه التنوع فيه واستحداث نسخ مكرسة منه وبالتالي فقدان فرص الابداع والتغيير: انظر المادة 2.1)،
* فقدان وظيفة التراث الثقافي غير المادي ومعناه أو تشويههما بنظر الجماعات والمجموعات المعنية (المادة 2.1، والتوجيه التنفيذي 117) أو تهديدات تطال استدامته بسبب الأنشطة التجارية والتجارة (التوجيه التنفيذي 116)؛
* انتزاع التراث الثقافي غير المادي من سياقه وعزله عنه (التوجيه التنفيذي 102 (أ))؛
* سوء تمثيل وعرض التراث الثقافي غير المادي والتجني على الجماعات الحاملة له ( تشويه معنى التراث الثقافي غير المادي أو تبسيطه للجهات الخارجية، واعتبار الجماعات المعنية "عالقة في الماضي": التوجيه التنفيذي 102 (ب))؛
* اختلاس التراث الثقافي غير المادي أو حيازة فوائد غير منصفة تمّ اكتسابها بطرق لا تقبلها المجتمعات المحلية أو الجماعات المعنية وذلك من قبل أعضاء في الجماعة أو الدولة أو منظّمي الرحلات أو الباحثين أو غيرهم من الجهات الخارجية عبر استغلال التراث الذي تملكه الجماعة (التوجيهان التنفيذيان 116 و117)؛
* الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية (المادة 2.1) والسياحة غير المستدامة أو التسويق المفرط للتراث الثقافي غير المادي (التوجيهان التنفيذيان 102 و116).

8.6 التخفيف من حدّة المخاطر

تقترح الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية أساليب عامة متعدّدة للتخفيف من حدّة هذه المخاطر (انظر نص المشارك، الوحدة 10). وقد تقوم الجماعات وغيرها من الجهات المعنية بتطوير تدابير صون محدّدة من أجل التصدّي للتهديدات والمخاطر التي تحدق بعناصر معينة من تراثها الثقافي غير المادي (انظر نص المشارك، الوحدة 9).

*وقد تشمل أمثلة عن التخفيف من حدّة المخاطر في سياق الأنشطة الجديدة المدرة للدخل ما يلي:*

* استعمال حقوق الملكية الفكرية والحقّ في الخصوصية أو أشكال أخرى من الحماية القانونية لحماية حقوق الجماعات ذات الصلة (التوجيه التنفيذي 104)؛
* تنظيم عروض مكيّفة خصيصاً للجهات الخارجية، على غرار تلك التي تُعرض في المهرجانات أو المسارح، بموازاة العروض التقليدية داخل الجماعة؛
* الحدّ من عدد الزائرين الذين يُسمح لهم بزيارة الأماكن التي تُمارس فيها أشكال سرّية أو مقدّسة من التراث الثقافي غير المادي و/أو الحدّ وتقنين وتقييد مجال الاطلاع على الوثائق المتعلّقة بها؛ا
* تدريب مرشدين من الجماعة ليشرحوا للجهات الخارجية معنى التراث الثقافي غير المادي الذي سيتعرّفون اليه وكيفية التفاعل معه؛
* تنظيم مناقشة داخل الجماعة حول ما يمكن أو ما لا يمكن أن يشكّل استخداماً مقبولاً لعناصر التراث الثقافي غير المادي لأغراض تجارية - ومحاولة الالتزام بشكل جماعي بالاتفاقات التي تمّ إبرامها.

*ووفقا لمضمون ومقاصد الاتفاقية والتوجيهات التنفيذية، تتمثل عناصر السيناريو المثالي فيما يلي:*

* صون التراث الثقافي من دون "تجميد" أو سوء تمثيل (التوجيه التنفيذي 102)؛
* ممارسة التراث الثقافي غير المادي ونقله بشكل مستدام، وبطريقة تتماشى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المعنية وبيئتها (المادة 2.1)؛
* أن تكون الجماعات ذات الصلة المستفيدة الأولى من أي نشاط تجاري يتعلّق بتراثها الثقافي غير المادي وأن تكون حقوقها محميّة (التوجيهان التنفيذيان 116 و104)؛
* في حال عقد شراكة مع أطراف تجارية خارجية، يجب تحقيق توازن بين مصالح ممارسي التراث الثقافي غير المادي والقطاع التجاري والإدارة العامة (إن اقتضى الأمر)، (التوجيه التنفيذي 117)؛
* تدريب الجماعات أو المجموعات أو الأفراد على إدارة مشاريع الأعمال الصغيرة التي تُعنى بالتراث الثقافي غير المادي، متى دعت الحاجة (التوجيه التنفيذي 107 (م))؛
* ينبغي للأنشطة التجارية أو أنشطة التوعية أن تدعم بدل أن تشوّه معنى ومقاصد التراث الثقافي غير المادي بالنسبة للجماعة المعنية (التوجيهان التنفيذيان 102 و117).
1. يشار إليها في كثير من الأحيان باسم "اتفاقية التراث غير المادي" أو "اتفاقية 2003"، وسيشار إليها باسم "الاتفاقية" في هذه الوحدة. [↑](#footnote-ref-1)
2. اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند)، 1987، *مستقبلنا المشترك*، أوكسفورد، مطابع جامعة أوكسفورد.

World Commission on Environment and Development (the Brundtland Commission), 1987, Our Common Future, Oxford, Oxford University Press. [↑](#footnote-ref-2)
3. A. M. Hasna, 2007, ‗Dimensions of Sustainability‘, *Journal of Engineering for*

*Sustainable Development: Energy, Environment, and Health*, Vol. 2, No. 1, pp. 47–57 [↑](#footnote-ref-3)
4. انظر صحيفة وقائع التراث الثقافي غير المادي، ومجموعة اليونسكو التدريبية والتعليمية الخاصة بالتراث الثقافي غير المادي: <http://www.unesco.org/culture/ich/doc/src/01858-EN.pdf> [↑](#footnote-ref-4)